العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ... وقد أوضحنا لوزير الداخلية أن الخطة الأمنية، التي هي كخطوة اجتهاد من السلطة، كان يجب أن تُعرض على الفصائل، وتُناقش معهم مُسبقاً، حتى يتم إقرارها وضمان نجاحها دون اعتراض من أحد، لأن الخطة الأمنية لا يمكن لها أن تنجح دون تعاون جميع الأطراف مع الجهات المنفذة لها، وهي وزارة الداخلية.

وحول إن كانت حركة الجهاد الإسلامي ترى أن الخطة الأمنية تمس بالمقاومة، وما هو مدى تجاوب الحركة مع متطلبات الخطة من حيث التهدئة وسلاح المقاومة، قال: أوضحنا لوزير الداخلية أن الخطة يجب ألا تمس بحق شعبنا في المقاومة، وألا تقترب أساساً من سلاح المقاومة، وعليه نحن ما زلنا في حالة تشاور على مستوى الفصائل، وسوف يتم الرد على وزير الداخلية حول الخطة الأمنية لاحقاً، ولكن بالمجمل لن نكون حجر عثرة في وجه حفظ الأمن والنظام وحماية ممتلكات المواطنين.

وتابع البطش يقول: إن حركة الجهاد الإسلامي تُمارس المقاومة على أرض الواقع بكل أشكالها المتاحة، ونحن كفصيل مقاوم لدينا ملف للدفاع عن شعبنا وحقوقه الثابتة والمشروعة، وبالتالي المقاومة لنا هي خيار إستراتيجي، لا يمكن تجاوزه طالما بقي الاحتلال الإسرائيلي يحتل أي شبر من أرضنا الفلسطينية.

وفيما إذا كانت حركة الجهاد الإسلامي ستلتزم بالتهدئة ووقف إطلاق الصواريخ التزاماً بما جاء في الخطة الأمنية، أشار البطش إلى أن "مسألة وقف الصواريخ والمقاومة تحتاج إلى مستوى سياسي لكي يناقشها، وليس خطة أمنية توضع من قبل عدد من رجال الأمن الفلسطيني"، مضيفاً أن "حركة الجهاد لم توافق على التهدئة طالما بقي الاحتلال وعدوانه مستمرين على الشعب الفلسطيني".

وعن مدى نجاح مجلس الأمن القومي المكون من قادة عسكريين وأمنيين، كان الأحرى بهم تنفيذ القوانين والقرارات، لا رسم السياسات، قال البطش "إن وجود قادة الأجهزة الأمنية في مجلس الأمن القومي لن يكون مفيداً على الإطلاق، لأنهم جهة تنفيذية للقرارات والسياسات، وليست مهمتهم رسمها".

المشكلة في ذهنية المحاصصة

من جانبه، قال عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومسؤول فرعها في قطاع غزة، د. رباح مهنا: إن الدلائل الأولية، منذ تشكيل الحكومة حتى اليوم، لا تبشر بأن هذه الحكومة تسير في الاتجاه الصحيح نحو ضبط الأمن وتطبيق القانون والنظام، فاتفاق مكة وتشكيل الحكومة جاءا على أساس المحاصصة بين حركتي "فتح" و"حماس"، المسؤولتين عن حالة الفلتان، وتكريس المنهجية الحزبية في الأجهزة الأمنية، حيث تقاسمتا وحولتا هذا الجهاز أو ذاك إلى تابع لأحد الحركتين لينفذ برنامجها بعيداً عن ممارسة دوره الأساسي في حفظ أمن الوطن والمواطن، كما أن الحركتين هما اللتان تشجعان المجموعات والعائلات التي تأخذ القانون بيدها وتمارس كل مظاهر الفلتان من خطف الأجانب، والاستيلاء على الممتلكات العامة، وسرقة السيارات، وحتى القتل.

وأشار مهنا إلى أن "وزير الداخلية قدم أخيراً خطة أمنية لمائة يوم لضبط الوضع الأمني، حيث كان بادياً للعيان سطحية هذه الخطة وابتعادها عن ملامسة القضايا الجوهرية التي تخل بالأمن والنظام والعمل على علاجها، وحتى عندما حاول الرئيس تشكيل مجلس الأمن القومي، فإنه قام بتشكيله بذهنية المحاصصة وتقاسم الكعكة المسمومة بين حركتي فتح وحماس".

وأوضح أنه "من منطلق إدراك الجبهة الشعبية لأهمية الوضع الأمني، وإيقاف الفلتان والفوضى، انطلاقاً من رؤيتها بضرورة تعزيز صمود أبناء شعبنا حتى يستمر في معركة الحرية والاستقلال، نقول إن ضبط الحالة الأمنية وتطبيق القانون والنظام، يجب أن ينطلق من أسس عدة، أولها البحث عن الأسباب الموضوعية والذاتية التي ساهمت في توفير بيئة الفلتان الأمني، وهنا يبرز دور الاحتلال الذي دمر البنية التحتية للأجهزة الأمنية، وهو له مصلحة في استمرار الفلتان والفوضى والاقتتال، فهو من يقوم بتزويد السلاح للمتقاتلين لاستمرار هذه الحالة، لذلك فإن أية خطة أمنية، يجب أن تدرك هذا الواقع، وتضع الخطط لتجاوزه".

وتابع: ليس صحيحاً ما يقوله البعض من أن مقاومة الاحتلال تساعد على الفلتان، بل على العكس من ذلك فإن تجارب شعبنا الفلسطيني، أكدت أن مقاومة الاحتلال هي أحد السبل الناجعة لإيقاف الاقتتال ومظاهر الفلتان، مثل الاستعراض في الشوارع من بعض القوى المقاومة وإطلاق النار في الهواء، وحتى بعض الممارسات الخاطئة من بعض المجموعات المقاتلة.

وقال: وثاني هذه الأسس هو وجوب تحديد رؤية واضحة لموضوع الأمن، تستند إلى الواقع الملموس بكل تعقيداته، ونرى أن هذه الرؤية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة توحيد الأجهزة الأمنية لحماية أمن الوطن والمواطن، وتطبيق القانون على الجميع دون تمييز، وتشكيل مرجعية موحدة للأجهزة الأمنية. وفي ظل الواقع المعاش، فإن هذه المرجعية التي هي مجلس الأمن القومي، الذي كان يجب تشكيله على أساس الشراكة الحقيقية بين كل القوى السياسية والمجتمعية، والكفاءة والنزاهة، والابتعاد عن منطق المحاصصة، وإبعاد أي شخص ممن تلوثوا بالفساد أو ممارسة أو تشجيع الاقتتال الداخلي عن تشكيلة هذا المجلس.

وشدد على ضرورة إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية وقيادتها (بشكل خاص) بعيداً عن الفئوية والمحاصصة، ووضع أشخاص مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والاستقامة، وإعادة الاعتبار لمنتسبي الأجهزة الأمنية، وإعادة تأهيلهم وتثقيفهم وتربيتهم تربية وطنية، حتى يتمكنوا من القيام بواجبهم وهم يتسلحون بالثقة والحماس لتطبيق القانون وضبط النظام، مع التأكيد على ضرورة المصالحة الوطنية، دون طي ملفات القتل السابقة، لأن نجاح المصالحة الوطنية لن يتحقق إلا بفتح ملفات القتل السابقة، وتقديم مرتكبي هذه الجرائم للقضاء لمحاكمتهم محاكمة عادلة.

وقال مهنا: إننا ندرك أن تطبيق هذه الأسس سيواجه كثيراً من المعوقات، لكننا في الوقت ذاته ندرك أنه إذا خلصت النوايا في الحكومة والرئاسة لضبط الأمن وتطبيق القانون والنظام بعيداً عن الحسابات الفئوية والخاصة، فإن الانطلاق لمراكمة النجاحات لضبط الأمن والنظام يصبح ممكناً، مشدداً على "ضرورة عدم النسيان أن شعبنا محتل، ومجمل قضيته الوطنية مهددة، وأن أعداءنا يسعون إلى إجهاض تمسك هذا الشعب بحقوقه الوطنية وصرفه عن مقاومة الاحتلال بالانهماك في همومه الحياتية، لذلك نرى أن إنهاء حالة الفلتان وضبط النظام والقانون هما قضية وطنية من الدرجة الأولى".

تحذيرات من الانفجار ومطالبات بقرع جرس الإنذار

العسكريون دون رواتب .. بعضهم يساهم في "الفلتان" وآخرون يعملون في وظائف "غير لائقة"!

عرض لقوات الأمن الوطني. (أ. ب)

كتب يوسف الشايب

ينظر بعينين يملأهما الغضب، تحملان مآسي الدنيا بأكملها ... ينفث بعنف من سيجارة "الهيشة" التي تعرف إليها مؤخراً، يتمتم، ويشتم الجميع بلا استثناء، وأولهم هو نفسه، كونه فكر ذات يوم أن يحمي الوطن، عبر الانخراط في جهاز أمني.

لم يجد محمد، وهو ضابط في أحد الأجهزة الأمنية، غير "شطف أدراج البنايات السكنية"، ليؤمن لقمة العيش لأبنائه الخمسة، بعد عام على انقطاع الرواتب .. يبتسم بمرارة، قبل أن يقول: يمكنك تصور حجم الذل الذي أوصلتنا إليه السلطة "الخربانة" .. ما حدا سائل فينا .. لا رئاسة ولا حكومة ولا زفت، مضيفاً: أستغرب أن الرئيس الذي هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، غير قادر على تسخير سلطاته لتأمين رواتب للعسكريين، الذين لم يتقاضَ أكثر واحد فيهم، ما يعادل قيمة ثلاثة رواتب منذ أكثر من سنة .. ماذا ينتظر "أبو مازن" .. أيريد الفوضى ممن هم موجودون أصلاً لحماية الشارع منها؟! أما هنية، فهو على ما يبدو غير مكترث إلا بالقوة التنفيذية!

ويضيف محمد، الذي فقد صوابه، عند سؤاله عن أوضاعه المعيشية، وتأثيرها على هيبته كضابط، ليصرخ: منشان الله حل عني يا زلمة .. أية هيبة هاي؟! لا نجد ما نأكله، ونعمل في أعمال لا تليق بضباط في أجهزة أمنية، وأنت تتحدث عن الهيبة!

ويستهجن أبو ناصر، وهو الاسم الذي فضل الضابط المتقاعد، الذي يعمل في حراسة إحدى الشركات، تسمية نفسه به، إصرار القيادة الفلسطينية، من رئاسة وحكومة، على التساؤل المستمر عن أسباب انتشار الفوضى والفلتان في السنة الأخيرة، بمعدلات قياسية، ويقول: حين يجوع العسكري، تسود الفوضى .. هذه بديهية أمنية .. العساكر لم يعودوا غير قادرين على ممارسة مهامهم في حماية القانون، وضمان الأمن والأمان فحسب، بل باتوا يساهمون في الفلتان، كنوع من الانتقام من مجتمع وسلطة، يدركون تماماً أنهما لا يكترثان بمصائرهم.

ويتابع أبو ناصر: هناك من العسكريين، ومن رتب متنوعة، بعضها "مرموق"، يعملون في أعمال "غير لائقة" بالنسبة لمواقعهم في أجهزتهم، كنادل مطعم، أو سائق تاكسي، أو حارس بناية، أو عامل باطون، وهذا أمر مخجل .. العسكريون في ذيل قائمة اهتمام القادة السياسيين، وحين يتصدق علينا هذا أو ذاك بما هو حقنا، يكتفون بنصف راتب للعسكري، مقابل راتب كامل للمدني .. مع أن العسكريين لم يضربوا عن العمل يوماً، واستمروا في أداء مهامهم، وفي ظروف غاية في التعقيد.

وكشفت مصادر أمنية مطلعة، لـ"آفاق برلمانية"، أن العديد من العسكريين، ومن أجهزة مختلفة، انخرطوا في تنفيذ عمليات مسلحة لصالح هذا الحزب أو ذاك، ممن هم قادرون على دفع مبالغ نقدية مقابل أعمال كهذه؛ أي أنهم باتوا "أجراء" ينفذون أجندات قد لا تكون في صالح القضية الوطنية الفلسطينية، بل وينخرطون في عصابات مسلحة، أحياناً، لضمان لقمة عيش أبنائهم الجائعين.

وحذرت هذه المصادر من أن العديد من الضباط تقدموا بطلب إجازات براتب، أو من دون راتب، فالأمر سيان بالنسبة لهم، وتوجهوا بطرق قانونية أو غير قانونية للعمل لدى أصحاب ورش داخل الخط الأخضر، ما من شأنه أن يؤثر بشكل خطير على الأجهزة الأمنية التي يعملون فيها، حيث قد تتم مساومة البعض من قبل سلطات الاحتلال، مقابل الحصول على تصريح، وعند مساومة العسكري الجائع، فإن الأمر ينطوي على مخاطر لا تحمد عقباها، مؤكدة ضرورة قرع جدران الخزان، وتعليق الجرس، بخصوص رواتب العسكريين، الذين "بدأ بعضهم يفقد الانتماء لمؤسسته الأمنية"!

ولا يقتصر انقطاع رواتب العسكريين، وما يحيط به من مخاطر اندلاع "ثورة عسكرية" باتت متوقعة، وتأخذ أشكالاً متعددة، على هيبة رجل الأمن فحسب، ومخاطر تحوله إلى قاطع طريق، بل إنه بات يعرقل الخطط الأمنية بالمجمل، وفي أجهزة عدة، وهذا ما يؤكده العقيد عدنان الضميري، قائد شرطة جنين، ومسؤول قسم العلاقات العامة والإعلام في المحافظات الشمالية بجهاز الشرطة.

ويقول الضميري: تأثير انقطاع الرواتب له أكثر من اتجاه، فعلاوة على عدم قدرة العديد من الضباط، والعساكر، على الالتحاق بأماكن عملهم كونهم لا يملكون أجرة المواصلات من المنزل إلى العمل، فإن أوضاعهم النفسية غاية في السوء بسبب ذلك، وهذا يؤثر على إنتاجيتهم، وفعاليتهم في الفعل، كما أنه يضرب هيبة رجل الأمن عرض الحائط، ويجعلها "في الحضيض".

ويضيف: الوضع كارثي، وهناك قصص مأساوية في هذا الاتجاه، متسائلاً: كيف يمكن لضابط يقدم الطعام للزبائن ليلاً، أن يتجرأ على إلقاء القبض على من يمنحه "بقشيشاً"، والأمر ينطبق على من يعمل سائقاً، وينتظر أخذ شيكل أو اثنين يدفعها له راكب برحابة صدر، أو بعد أن "يطلع روحه"، معرباً عن استهجانه من سكوت الجميع عن الحالة المأساوية التي وصل إليها العسكري، منذ أكثر من عام.

وفي الوقت الذي تظاهر فيه عسكريون في مدن غزة والضفة، وأغلقوا بعض الشوارع، اتهموا من الحكومة بإثارة البلبلة، ومحاولة الانقلاب، وهذا ما يستغربه نضال، الذي يعمل في جهاز أمني معلوماتي، ويقول: يتهموننا بالعمالة والخيانة حين نطالب برواتبنا .. ماذا يريدون منا؟ أن نرى أولادنا يموتون أمامنا، ولا نتحرك .. لي ولدان لم أسجل أياً منهما في الجامعات، بسبب انقطاع الرواتب، وها هما يعملان في غسيل السيارات، مع أنهما من طلاب كلية الهندسة في إحدى جامعات الضفة الغربية.

ويتابع نضال: أستغرب هذا "التطنيش" .. إن لم يكونوا يشعرون بنا، نحن حماة الوطن، كما يسموننا، فليخافوا على أنفسهم .. ليس لدي أي مانع، في حال استمرت الأوضاع كما هي، أن أجير سلاحي للحصول على لقمة عيش أولادي، حتى لو عملت كقاطع طريق .. لا بد من أن يعي الجميع أن العسكري لو جاع ربما يقدم على الكثير من الأعمال الحمقاء، فالعديد من العساكر مسلحون، وهم، وإن كانوا لا يرغبون في ذلك، قادرون على القيام بأعمال بلطجة وزعرنة، إن اضطرتهم الأمور إلى ذلك.

ويرى نضال أن الحديث عن ضبط الشارع، وخطط أمنية لذلك، "نكتة بايخة"، متسائلاً: كيف سيقوم الشرطي، أو رجل الأمن الجائع بضبط الشارع؟! إنه يفكر على الدوام بالطريقة التي لا يلومه فيها أبناؤه على عجزه عن توفير حياة كريمة لهم، عبر توفير الحد الأدنى الكافي للعيش، ولو بعيشة غير كريمة، مؤكداً: ما لم تحل الأزمة المالية للعساكر، لن نضبط الشارع، وستتفاقم ظاهرة الفلتان الأمني، التي قد يصبح أفراد في الأجهزة الأمنية الوقود الجديد لها.